الباب السادس
التنمية والريف

ويضم الموضوعات التالية :

- الريف المصرى والريف فى أوروبا
- الاطار النظرى للتنمية الريفية
- المشروع القومى للتنمية الريفية
- عقبات أمام التنمية الزراعية

الريف المصرى والريف فى أوروبا

عندما نقارن الاهتمام بالريف في الدول الغربية وإهماله عندنا ندرك أن المثير من مشاكلنا راجع الى حالة الريف ففي الغرب نجد أن الناس تكره السكن في المدن وتتجه إلى الريف لوجود الهدوء فيه وأفضلية جوه وخلوه من التلوث

أما عندنا فقد أصبح الريف طارداً للسكان، ويتسبب ذلك في الهجرة من الريف إلى المدن وهذه الهجرة جزء كبير من مشاكل مصر فنرى الزحام والتكدس والعشوائيات والتلوث في مدينة مثل القاهرة أو غيرها من المدن الكبرى ويبدأ كل هذا من هروب القرويين من الريف إلى المدينة بحثاً عن حياة أفضل وقلما يجدونها ويصطدمون بقيم المدن، واختلاف العادات والمجتمع فيتوجه البعض إلى الجريمة٠

التنمية الريفية عموما تشير إلى عملية تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاقتصادية للناس في الريف وتركز تقليدياً على استغلال الأراضي كثيفة الموارد الطبيعية مثل الزراعة ومع ذلك تغيرت بتغييرات شبكات الإنتاج العالمية وتعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة،ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكل فئاته ويرجع ذلك إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع وكذلك لعدة اعتبارات منها:

١- أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف.

٢- أوضحت الدراسات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين ٧٥٪و٨٥٪ من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات٠

٣- أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين ٤٥-٧٥٪ خاصة في الدول العربية.

٤- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال وقصورالاستثمار في الموارد البشرية في الريف.

٥- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

٦- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي بيئة المعيشة بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ ٤-٦ مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة.

٧- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف.

٨- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية .

من أجل ذلك برزت أهمية التنمية الريفية المستدامة كقضية تهتم بها الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وقد أنشأت من أجل التخطيط لها ومتابعة تحقيق أهدافها واستراتيجياتها إدارات متخصصة في الدول والمنظمات، ومن ذلك شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبرامج وإجراءات التنمية الريفية معظمها تهدف لتنمية الريف الاجتماعية والاقتصادية وبرامج التنمية الريفية عادة ما تكون من أعلى إلى أسفل والتنمية الريفية تهدف إلى إيجاد السبل لتحسين حياة الريف بمشاركة سكان الريف أنفسهم وذلك لتلبية الحاجة المطلوبة من المناطق الريفية قد لا يفهم غريب الإعداد والثقافة واللغة وغيرها من الامور السائدة في المنطقة المحلية .

اطار التنمية الاقتصادية الزراعية وأهدافها

ان تحليل التنمية الاقتصادية يدور حول الزيادة العامة للدخل الحقيقي والتغيرات الخاصة التي تصاحب هذه الزيادة العامة في الدخل،ويؤكد ميلتون اسمان أن التنمية تحولا حضاريا في الدول الاقل تصنيعا والتي تعكس تحولات اجتماعية وتغيرا في التنظيم الريفي الزراعي الرعوي الى التنظيم صناعي بما يتضمنه هذا التحول من استيعاب التغيرات التكنولوجية.

وبرامج التنمية تعالج جانبين في آن واحد،حيث معالجةأحدهما دون الاخرسوف لا يحقق الأهداف المحددة،ومعظم تجارب التنمية للدول النامية لم تحقق أهدافها بصورة مؤكدة لانها لم تعالج المسألة بجوانبها المختلفة واهتمت بالجانب الاقتصادي واهملت الجوانب الاساسية الاخرى خاصة طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة،مما يترتب علية زيادة الناتج الاجمالي بنسبة مستهدفة بينما لم تحقق العدالة في التوزيع ذلك الناتج المحقق.

حيث ان المتعارف عليه ان معظم البرامج التنمية الاقتصاديةالزراعية قد تم تخطيطها وتنفيذا وفقا لمتطلبات الانشطة الاقتصادية للدول المتقدمة بحيث تصبح مخرجات القطاعات الاقتصادية في الدول النامية،مدخلات للنشاطات الاقتصادية في الدول المتقدمة وبقيت اهتمامات التنمية في بعض الدول المحصورة في مجال صناعات الاستخراج وانتاج المحاصيل الزراعية،برغم قدرة مواردها على النمو في مجالات الأخرى.

إلا أن احتياجات الدول المتقدمة إلى ذلك النوع من السلع الأولية أدى إلى تنظيم برامج التنمية وفقاً لمتطلبات مما ترتب عليه من الناحية الاقتصادية للتنمية تشكيل بنية دولية ضمنت من خلالها الدول المتقدمة أن تدور في فلكها العديد

من الدول النامية كاطراف تعمل على تغذيتها،وهذا يتجلى في علاقات التبعية ين الاقتصادالنامي والاحتكارات العالمية للدول المتقدمة .

وتتضمن معظم سياسات التنمية الاقتصادية القومية العديد من الاهداف الأساسية والفرعية ويمكن توضيح الأهداف الرئيسية لها كالآتي:-

أولا:- توفيرظروف العامة المواتية للتنمية الاقتصادية٠

ثانيا:- حصرامكانيات التنمية والعوائد المتوقعة من استخدامها.

ثالثا:- قيام السياسة الاقتصادية بتنفيذ برامج استثمارية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بحيث يشمل كافة آفاق الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي وبمعنى آخر توظيف كافة الموارد الاقتصادية .

رابعا:- خلق الاساليب والسبل الممكنة لتسريع النشاط الخاص في مجال التنمية الاقتصادية.

المشروع القومى للتنمية الريفية :

ولقد ظهرت فى الفترة الأخيرة الدعوة إلى تبنى مشاريع قومية للنهوض بالقرية المصرية وتنميتها تهدف إلى أن تتحقق فى القرية نفس نوعية الحياة فى المدينة من ناحية مستوى الخدمات التى يحصل عليها المواطن فى المدينة وأيضاً زيادة فرص العمل المستقرة فى القرية بما يقلل من الهجرة الريفية ويخفف العبء على المدن إقتصادياً وإجتماعياً وأمنياً وبما يعمق الممارسة الديمقراطية وتحمل المواطنين مسئولية التنمية فى قريتهم مما يزيد من إنتمائهم إليها ويخفف الضغوط على الموارد الحكومية المحدودة ، وتشتمل برامج التنمية الريفية المقترحة عدد من المشروعات من أهمها البنية الأساسية وتشمل التغذية بالمياة للشرب والصرف الصحى والطرق والكهرباء والإتصالات بالإضافة إلى الخدمات التعليمية

والصحية والثقافية والدينية والشبابية وبرامج لتنمية المرأة ورعاية الطفولة كما تشتمل على برامج للتنمية الإقتصادية فى مختلف المشروعات المتعلقة بزيادة الإنتاج الزراعى والتصنيع فى الريف وإدخال أساليب تكنولوجية جديدة بمفهوم تكامل المشروعات الإقتصادية مع التركيز على نوعية المشروعات كثيفة العمالة بما يسمح بإستيعاب أكبر عدد ممكن من الراغبين فى العمل ويسهم بقدر كبير فى حل مشكلة البطالة

إن التخطيط لقيام تلك المشاريع والبرامج للتنمية الريفية هى خطة طموحة للغاية ومطلوبة، وان جاءت متأخرة قليلاً ، كما أن الإستثمارات المطلوبة لها تعتبر إستثمارات كبيرة للغاية وكما هو واضح مما سبق فالبعد المكانى لكل تلك المشاريع هو القرية المصرية القائمة ، أى أن تنفيذ خطط التنمية الريفية سوف يكون داخل القرية المصرية وحولها على الأرض الزراعية الأمر الذى سوف يؤدى إلى زيادة التوسع العمرانى على الأرض الزراعية لإستيعاب مشاريع التنمية المختلفة حيث من المخطط إنشاء المدارس بمستوياتها المختلفة ومراكز محو الأمية والمعاهد الثانوية والمتوسطة الزراعية والصناعية أو التجارية والوحدات الصحية والمستوصفات والمستشفيات ومراكز رعاية الطفل وكذلك المشاريع الثقافية من مكتبات عامة ودور عرض سينما ومراكز الشباب والأندية المحلية وما تحتاج من ملاعب ومبانى إدارية مختلفة وغير ذلك من المشروعات الخدمية ، أضف إلى ذلك مشاريع البنية الأساسية وما تحتاجه من محطات تنقية المياه وخزانات ومحطات رفع ومعالجة الصرف الصحى ومحولات الضغط الكهربى وبذلك ستتضاعف الكتلة العمرانية للقرية وتتناقص الأراضى الزراعية كما أن إنشاء شبكات التغذية بالمياة وشبكات الصرف الصحى المواكبة لها داخل الكتلة

العمرانية للقرية سوف يواجه بمشكلة عدم وجود تخطيط سابق للقرية وأن النسيج العمرانى العشوائى بها سوف يزيد من تكلفة عمل التوصيلات إلى المنازل وأن عمليات الحفر لتلك الشبكات سوف تواجه بصعوبات فنية كثيرة مثل الحفاظ على المبانى القائمة من الإنهيار لسوء حالتها وتأثير عمليات الحفر على الحركة فى شوارع القرية كما أن سوء حالة المرافق الداخلية للوحدات السكنية الريفية سوف تؤثر على مستوى أداء الشبكات الخارجية الأمر الذى يتطلب تحسين أو تغيير توصيلات المياه والصرف الصحى الداخلية .

هذا بالإضافة إلى أن مشاريع التنمية الريفية يجب أن يواكبها مشاريع الإرتقاء بالمسكن الريفى سواء من ناحية الإنشاء أو التشطيبات أو مستوى أداء المرافق الداخلية أو أسلوب إستغلال فراغاته ومعالجة مشاكل تخزين المخلفات الزراعية وغير ذلك وهذا لن يتأتى إلا بالإرتقاء بالمستوى الثقافى والتعليمى للفلاح وعمل برامج توعية وتغيير نمط معيشته وأسلوب حياته التقليدى وما يستلزم ذلك من إعداد خطط قصيرة وبعيدة المدى للإرتقاء بالمواطن الريفى .

ومع تحقيق هذه المخططات ومشاريع التنمية الريفية سوف تتحول القرية من مراكز طاردة للسكان للمناطق الحضرية الأخرى إلى مراكز جذب للسكان تستوعب الزيادة السكانية الريفية والحضرية وستزيد من عمليات الإستيطان والتوسع العمرانى فى القرية المصرية ذات المساحة المحدودة على حساب الأرض الزراعية ولتلتحم كتل العمران للقرى الصغيرة والنجوع لتكون قرى أكبر ومراكز نصف حضرية ونصف ريفية وبذلك تنتقل أمراض المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية من زيادة للكثافة السكانية وضيق الوحدات السكنية وما يتبع ذلك من مشاكل النقل والمواصلات والمرور الآلى والمشاة والدواب مع إمكانية

ظهور مناطق للإسكان العشوائى بجوار القرى النامية للإستفادة من المرافق والخدمات والإمكانيات المتوفرة بها ، ومن ذلك نجد أن مشاريع التنمية الريفية وإن كانت أهداف طموحة ونبيلة ظاهرياً إلا أنها فى الواقع تخالف الإستراتيجية القومية للدولة التى تهدف إلى جذب الفائض السكانى من الوادى والدلتا إلى المناطق الصحراوية وذلك حفاظاً على الأرض الزراعية المصدر الرئيسى لغذاء الشعب المصرى وهى الأرض الزراعية التى لا يمكن تعويضها مع الوضع فى الإعتبار التكاليف الباهظة لإستصلاح الأراضى الصحراوية المحدودة الإنتاجية .

تحولت القرية من وحدة إنتاجية إلى وحدة مستهلكة وتابعة للمدينة بعد أن كانت هى المُغذى والمورد الرئيسى لمتطلبات المدينة وذلك بعد ظهور أنماط إستهلاك جديدة لدى أفراد المجتمع نتيجة لزيادة الإتصال بين القرية والمدينة بفعل وسائل الإتصال الحديثة وإنفتاح القرية الغير مدروس على مجتمع المدينة والمجتمع الخارجى سواء من خلال وسائل الإعلام أو الهجرة إلى الدول العربية أو بسبب ضيق الزمام الزراعى وبذلك تحول الريف المصرى إلى ريف متحضر .

ونجد أن مشاريع تنمية الريف المصرى لم تحقق النتائج المطلوبة منها لعدة أسباب منها غياب النظرة الشاملة والمتكاملة لعمليات التنمية الريفية وعدم وجود خطط واقعية طويلة المدى وأخرى متوسطة وقصيرة المدى كما لا يوجد تنسيق كامل بين الأجهزة الحكومية المعنية بمشاريع تنمية القرية هذا بالإضافة إلى غياب دور الأجهزة المحلية والمشاركة الشعبية فى عملية إتخاذ القرارات والتخطيط ثم التنفيذ لخطط التنمية ، والأهم من كل ذلك هو أن مشاريع توفير الخدمات والمرافق للقرية المصرية كانت تنشأ فى داخل القرية وتمتد وتتوسع على الأراضى مخالفة بعد ذلك الإستراتيجية القومية للدولة التى تهدف إلى الحفاظ على الأرض الزراعية المصدر الوحيد لغذاء الشعب .

أن التنمية الريفية يجب أن تكون تنمية متكاملة ومستمرة أى أن تتكامل خطط وآليات التنمية العمرانية فى الريف مع خطط وآليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية لها من خلال الإستراتيجية القومية للدولة ٠

عقبات أمام التنمية الزراعية

لا يوجد مشروع تنمية بلا عقبات إما عفوية أو عن سوء تخطيط أو متعمدة يهدف منها المعوقون عدم اتمامها ومنها

أن معظم الاستثمارات التي يضخها القطاع الخاص فى عملية تنمية الريف لاتهتم بتحقيق الأمن الغذائي ولكن أغلبها استثمارات زراعية موجهة للتصدير أو تصنيع منتجات للرفاهية أي أنها غير ضرورية علي حساب المشروعات الأخري مثل مشروعات الانتاج الحيواني وزراعة الذرة والقمح وقطاع الزراعة يعتمد في الغالب علي ملكية صغار الفلاحين فطبيعة الاستثمارات في هذا القطاع تكون صغيرة، وتتدخل الدولة فقط في المشروعات الكبيرة أو المطلوب تنفيذها لتحقيق هدف اقتصادي قومي مثل مشروعات استصلاح الأراضي والانتاج الحيواني وغيرها من المشروعات التي تتطلب مبالغ ضخمة، وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي الذي يتطلب زيادة في حجم الأموال المخصصة له إلا أن الدولة لديها التزامات أخري من المفترض تحقيقها خلال الخطة لذلك فإن السؤال يكمن في: هل هناك موارد أخري يمكن من خلالها زيادة حجم استثمارات قطاع الزراعة لأنه يستحق المزيد؟

وفيما يتعلق بقدرة القطاع الخاص علي ضخ المبلغ المتوقع يجب ان تبني الخطة علي مشروعات معروفة سواء من خلال دراسات جدوي مبدئية للمشروعات أو من خلال دراسة الواقع القريب الذي يوضح قدرة القطاع الخاص علي ضخ

مبالغ كافية ويرى الدكتور سعيد عبد الخالق أستاذ الاقتصاد بأكاديمية النقل البحري أن المبلغ المقدر لقطاع الزراعة يعتبر قليلاً جداً خاصة أنه يشمل الزراعة والري، فهذا المبلغ لا يمكن الدولة من التوسع في عملية الزراعة علي المستويين الأفقي من خلال إضافة أراض جديدة والرأسي عن طريق زيادة إنتاجية الفدان، فالمبلغ لا يكفي العمل علي الجانبين خاصة أن مصر تعاني من اختلال الأمن الزراعي فهناك منتجات زراعية استراتيجية لابد من توفيرها مثل القمح واللحوم والزيوت والتي يصعب توفيرها في ظل انخفاض حجم الاستثمارات المخصصة لها وفيما يخص القطاع الخاص يوضح عبد الخالق أن مبلغ٥،٤ مليار جنيه هو رقم استرشادي وليس اجبارياً فلا يمكن إجبار القطاع الخاص علي ضخ هذه الاستثمارات والقطاع الخاص عادة مايتوجه للاستثمار في القطاع التجاري والصناعات التي تكون دورة رؤوس أموالها سريعة لتحقيق ربح سريع، والاستثمار في قطاع الزراعة يكون استثماراً طويل الأجل لذلك يعزف العديد من المستثمرين عن الاستثمار في هذا المجال، ولأن الزراعة لاتحقق المبالغ والأرباح السريعة الهائلة فلابد من دخول الدولة بقوة للاهتمام بالقطاع الزراعي خاصة أنه يستوعب عمالة كبيرة وهناك صناعات قائمة علي القطاع الزراعي مثل الصناعات الغذائية والنسجية والكيماوية وغيرها علاوة علي أنه من خلال الاهتمام بالزراعة يمكن الدولة أن تزيد معدلات التصدير، فيجب الابتعاد عن التفكير في قطاع الزراعة بمفهومها الضيق والنظر إلي القطاع بطريقة سليمة لضمان النهوض به.